

# رد الأمين العام لمجلس الكنائس العالمي على خطة ترامب/ نتنياهو لفلسطين وإسرائيل

29 يناير/ كانون الثاني 2020

عرض رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ترامب ورئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو يوم أمس مقترحاً للسلام في إسرائيل وفلسطين "السلام من أجل الرفاه: رؤية لتحسين حياة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي". وصيغ هذا المقترح دون مشاركة حقيقية من ممثلي الشعب الفلسطيني، ويتماشي في المقام الأول مع الأهداف الإسرائيلية المعطن عنها منذ فترة طويلة. فهو يمثل إنذاراً نهائياً، بدلاً من كونه حلاً حقيقياً أو مستداماً أو عادلاً. فلا يمكن إحلال سلام عادل لا للفلسطينيين ولا للإسرائيليين من خلال هذه الخطة.

لطالما عمل مجلس الكنائس العالمي وسيواصل العمل من أجل إحلال سلام عادل للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء، وذلك على أساس عملية حوار وتفاوض قائمة على المبادئ الأساسية للقانون الدولي، وعلى الاعتراف بالحقوق المتساوية للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني وكرامتهما. وفي نهاية المطاف، فإن أي "حل" غير قائم على العدل والاتفاق المتفاوض بشأنه هو فرضٌ وأداة قمع. ويواصل مجلس الكنائس العالمي دراسة الوثيقة وتلقي تحاليل وردود أفعال من الكنائس الأعضاء وشركائنا في المنطقة. ولكن، يبدو جلياً أن هذا الاتفاق يعطي طرفاً (الطرف الإسرائيلي) حقوقاً لا يمنحها له القانون الدولي، في حين يفقد الطرف الثاني (الطرف الفلسطيني) القليل المتبقي له اليوم، حتى الاعتراف بالاحتلال بموجب القانون الدولي وتطلعاته بدولة مستقلة قادرة على البقاء تكون عاصمتها القدس الشرقية – وليس فقط حياً بعيداً خلف جدار الفصل –. إن هذه الخطة تعطي الحق للأقوى، وتتجاهل مبادئ القانون الدولي ومبادئ العدالة والمساواة.

إن المناطق "المخصصة" للفلسطينيين بموجب هذه الخطة هي معازل صغيرة لا تتمتع بوحدة الأرض، تفصل ما بينها المستوطنات الإسرائيلية ولا يربط فيما بينها إلا دروب جانبية تقع تحت السيطرة الإسرائيلية. ومن خلال تاريخ الحركة المسكونية في جنوب أفريقيا، نحن نعرف معنى نظام مثل هذا. إن هذه الخطة ترسخ انقسام الأراضي الفلسطينية في مصفوفة تقع تحت السيطرة الإسرائيلية، ولا يختلف هذا عما حدث للباننوتستانت التي أنشأها نظام الفصل في جنوب أفريقيا. ونحن نعلم أن هذا لن يفضي إلى السلم أو العدل. وعلى الرغم من أن حل الدولتين يتعثر يوماً بعد يوم بسبب استفحال المستوطنات الإسرائيلية، إلا أن مجلس الكنائس العالمي لا يزال يؤمن أنه الحل الأفضل صوب تعايش سلمي للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. ولكن يجب أن يكون حلاً حقيقياً لدولتين، ينطوي على إنشاء دولة فلسطينية قادرة على البقاء وتتمتع بالاستقلالية والحكم الذاتي، على النحو المنصوص عليه في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وليس مجرد إعادة تسمية نظام الاحتلال والسيطرة القائم حالياً باسم "الدولة" الفلسطينية.

ويبحث مجلس الكنائس العالمي أعضاء المجتمع الدولي على عدم دعم هذا المقترح وعلى عدم الاعتراف بتنفيذه ما لم يتم وإلى أن يتم وضع خطة أفضل يجري التفاوض والاتفاق بشأنها مع ممثلي الشعب الفلسطيني وبالتماشي مع مبادئ القانون الدولي فيما يتعلق بالاحتلال الحربي وحقوق الإنسان.

نحن ندعو الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية إلى إعادة الالتزام بعملية الحوار والتفاوض على هذه الأسس. ونحن نؤكد الدور الأساسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيز الحوار القائم على مبادئ القانون الدولي ولبذل الجهود المشتركة للتوصل إلى حل مستدام من أجل إحلال السلام العادل للجميع. وندعو الحكومة الأمريكية إلى السعي للعمل دون انحياز من أجل تشجيع ودعم وتيسير هذه العملية.

ونضم صوتنا إلى صوت قادة الكنائس الآخرين في جميع أرجاء العالم في إبداء قلقنا البالغ إزاء هذه الخطة التي ستقوم، عوض إحلال السلام، بإثارة الاضطراب والعنف من جديد، ولن تقوم إلا بتقوية الآراء والأطراف المتطرفة من جميع الجهات.

نحن نصلي من أجل السلام في القدس، مهد الشعبين والعقائد الثلاث. نحن نصلي من أجل المسيحيين في الأرض المقدسة، من أجل الفلسطينيين والإسرائيليين، ومن أجل جميع شعوب المنطقة، أن يعيشوا السلام القائم على العدل والاعتراف بالكرامة المتساوية التي منحها الرب وعلى مبدأ حقوق الإنسان المكفولة للجميع.

جنيف، 29 يناير/ كانون الثاني 2020

أولاف فيكيس تفيت

الأمين العام